مسألة بقاء

تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام

نبذة

يعد تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام جزء من مبادرة السلام الأزرق

Blue Peace

نحو تعاون دولي فعال بشأن المياه كمحرك للسلام

"توصل الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام إلى أن التحدي العالمي للمياه لا يتعلق فقط بالتنمية وحقوق الإنسان بل بالأمن والسلام أيضا. لذا، يتعين معالجته سريعاً وبطريقة متكاملة وشاملة على جميع المستويات، بدءاً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى، وصولاً إلى المؤسسات الشعبية. يحتاج هذا التحدي إلى استجابة دبلوماسية جديدة من حيث الفكر والممارسات والمؤسسات بالإضافة إلى القانون الدولي وإدارة المعلومات والتمويل وإدارة الأمن والتكنولوجيا وتغير المناخ ومكافحة التلوث – من بين مجالات أخرى. طرح الفريق عدد من التوصيات الخاصة في تلك المجالات، النابعة من إيماننا العميق بأن إدارة التحدي العالمي للمياه ليست بالمهمة العادية، بل مسألة بقاء".

د. دانيلو تورك
رئيس الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام

بدعم من:

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

دراما المياه

يعيش العالم دراما المياه التي تتمثل بعدم تمكّن قرابة ملياري شخص من الوصول إلى مياه صالحة للشرب؛ يعيشون بمعظمهم في ظروف معيشية هشة وغالباً ما تكون محفوفة بالعنف. تتعرض مصادر المياه ومنشآتها أثناء النزاعات المسلحة المعاصرة إلى هجمات عديدة وتُستخدم كأسلحة في الحرب. بينما تتفاقم حالات شح المياه حول العالم بضوء النمو السكاني والتغير المناخي الذي تسبب به تدخل الإنسان الجائر. وبالرغم من هذه القضايا، يتوجب على البشرية البحث عن طُرق لزيادة إنتاج الغذاء بحوالي ٥٠ % ومضاعفة إنتاج الطاقة بغضون منتصف هذا القرن.

هناك حاجة ملحّة لإعادة التفكير في التعاون المائي الدولي من خلال دور الأمم المتحدة المحوري للوصول إلى التغيرات الضرورية في السياسات والمؤسسات. للجمعية العامة للأمم المتحدة دور أساسي وهام في تنظيم مؤتمر عالمي حكومي كامل العضوية حول التعاون المائي الدولي، بهدف صياغة استراتيجيه للتعاون، وتحديد أولياتها الخاصة ووضع خطة إجرائية خمسية.

نحو الهاوية: المياه في النزاعات المسلحة

يتزايد توجه بعض النزاعات المسلحة في الوقت المعاصر نحو استهداف المصادر المائية والبنية التحتية أو تحويلها إلى أسلحة حرب – وخاصة في المناطق الحضرية. تعدّ هذه الممارسات انتهاكات سافرة للقانون الإنساني الدولي يجب إدانتها؛ كما على الدول تأكيد احترامها والتزامها بهذا القانون. وتحتاج المنظمات الإنسانية مساعدة المجتمع الدولي لما في ذلك من أهمية في بناء الشراكات طويلة المدى بين المنظمات الإنسانية ومقدّمي الخدمات المحلية تحقيقا لحماية فعّالة أو إعادة تأهيل البنية التحتية المائية.

ينبغي أن تلعب الجهود الدولية دورا مسؤولا في الحفاظ على السلام والأمن مُتضمنا وضع السياسات الفعّالة لحماية البنية التحتية المائية من الهجمات، وحمايتها من الهجمات الإرهابية مع إعطاء أولوية خاصة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين المتضررين. يتحمّل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المسؤولية الأولى بهذا الخصوص وعليه الأخذ بعين الاعتبار تبني قرار حماية المصادر المائية ومرافقها في جميع الظروف أو الحالات المدرجة على جدول أعماله وأن تكون مشمولة ضمن إجراءاته لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة .

درهم وقاية: القانون الدولي للمياه والتعاون بشأن المياه العابرة للحدود

درهم وقاية خير من قنطار علاج. وضع القانون الدولي للمياه عدد من المبادئ والمعايير والمؤسسات لتوفير أسس التعاون المائي الدولي الذي من شأنه تحقيق استقرار أعظم ودرء للنزاعات. إن كل من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المجاري المياه ١٩٩٧) واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) بشأن المياه ومؤتمر حماية واستخدام مجاري المياه العابرة للحدود والبحيرات الدولية، تعتبر جميعها الأدوات الدولية القانونية والأساسية في

هـذا الخصـوص تشـكّل مبـادئ الاسـتخدام المُنصـف والعـادل وعـدم التسـبب فـي الضـرر الجسـيم للمجـاري المائيـة حجـر الأسـاس والـذي تسـتطيع الأنظمـة الدوليـة البنـاء عليـه وتطويـره. أصبـح حـق الحصـول علـى ميـاه الشـرب والصـرف الصحـي ضـرورة أخلاقيـة فـي عصرنـا وحـق إنسـاني.

لا يـزال أمامنـا الكثيـر مـن العمـل للتوسـع فـي التعـاون العابـر للحـدود والتعـاون الإقليمـي فـي مناطـق مختلفـة مـن العالـم لنرتقـي إلـى المسـتوى المطلـوب. ينطبـق هـذا علـى الأحـواض النهريـة والميـاه الجوفيـة المشـتركة ذات الحساسـيات التقليديـة؛ وللأخيـرة أهميـة بالغـة بسـبب تدنـي التعـاون الدولـي فـي هـذا المجـال – الـذي لـم يرتقـي إلـى مسـتوى مُرضـي حتـى الآن. حيـث أن، مـن بيـن حوالـي ٤٠٠ حـوض مائـي مُشـترك دوليـاً، خمسـة فقـط تغطيهـا اتفاقيـات دوليـة. تمثـل الاتفاقيـات المائيـة العابـرة للحـدود والمؤسسـات وآليـات القوانيـن اللينـة (غيـر الملزمـة) أدوات قيّمـة ويجـب اسـتغلالها بشـكل كامـل.

النوعيـة والجـودة: تعزيـز صنـع القـرار القائـم علـى المعرفـة والبيانـات والتعـاون مـن أجـل بنـاء السـلام والأمـن

تتأثـر جـودة الميـاه بظواهـر متغيـرة كثيـرة مثـل الفيضانـات والجفـاف. وتـزداد هـذه الظواهـر سـوءاً بسـبب التغيـر المناخـي الناتـج عـن تدخـل الإنسـان الجائـر، ممـا يتطلـب تكثيـف التعـاون الدولـي وخبـرات المؤسسـات الراسـخة والمخضرمـة فـي هـذا المجـال. وفـي نفـس الوقـت، يعـود جـزء مـن تـردي نوعيـة الميـاه فـي الكثيـر مـن الأقاليـم حـول العالـم إلـى نفـس الأسـباب ممـا يحتّـم التدخـل الفـوري والسـريع. مـن المشـكلات الأخـرى المتعلقـة بالأحـواض المائيـة المشـتركة دوليـاً، الضـخ الجائـر الـذي يفـوق قـدرة الطبيعـة علـى اسـتعادة وضعهـا وإعـادة تغذيـة طبقـة الميـاه الجوفيـة. غالبـاً، تكـون المعلومـات الفعليـة المتوفـرة حـول الأحـواض المائيـة غيـر كافيـة – بينمـا يسـتمر الضـخ الجائـر. وتختلـف الأدوات الفنيـة والقانونيـة والسياسـية المتوفـرة لمعالجـة هـذه القضايـا بيـن الـدول والأقاليـم.

لذلـك أضحـت عمليـة الرصـد ومشـاركة البيانـات ضـرورة قصـوى يجـب وضعهـا علـى سـلّم الأولويـات العالميـة. يجـب تأسـيس نظـام عالمـي متكامـل وقـوي للبيانـات والرصـد بنـاء علـى الجهـود الجاريـة التـي تقـوم بهـا كل مـن منظمـة الأمـم المتحدة للتربيـة والعلـم والثقافـة (UNESCO) والمنظمـة الدوليـة للأرصـاد الجويـة (WMO) وبرنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة (UNEP). مـن الأمـور الضروريـة الأخـرى الواجـب تحقيقهـا، تطبيـق وتطويـر معاييـر جـودة الميـاه الدوليـة علـى المسـتويين الإقليمـي والعالمـي. وأخيـراً، يجـب التغلـب علـى الجهـود المؤسسـية المبعثـرة المعنيـة بقضايـا الميـاه.

دبلوماسية الشعوب و إدارة المياه متعددة القطاعات و صنع القرار

تؤثـر إدارة الميـاه والتعـاون المائـي العابـر للحـدود علـى صحـة ورفـاه الإنسـان بشـكل مباشـر، ممـا يعكـس بعـد أخلاقـي هـام، لذلـك، لا بـد مـن أن تشـمل حوكمـة الميـاه بأشـكالها المتعـددة مشـاركة جميـع أصحـاب الشـأن في صنـع القرار. ويجـب الأخـذ بالاعتبـار جميـع المقايضـات الضروريـة بيـن مختلـف اسـتخدامات الميـاه مثـل الزراعـة وتوليـد الطاقـة والتعديـن والاسـتهلاك البشـري وغيـر ذلـك مـع احتـرام احتياجـات

جميع المعنيين. على الرغم من اتخاذ معظم القرارات في مثل هذه الحالات على مُستوى الدول، يجب دراسة الممارسات الجيدة وتطبيق الدروس المُتعلمة. كما يجب وضع إجراءات تساعد على مشاركة أصحاب الشأن عند صنع القرارات على مستوى التعاون المائي العابر للحدود.

تعتبر الشفافية ومشاركة البيانات من الأمور الهامة في صنع القرارات المتعلقة بالمياه، مما يعزز تأسيس الحكومات لمنصات الحوار متعدد الأطراف المناسبة من أصحاب الشأن. ويجب تفعيل استثمار ممنهج في مجال التعليم المائي على جميع المستويات بما في ذلك تمكين النساء لضمان نجاح هذه المنصات الحوارية. كما يتوجب دراسة الممارسات الجيدة والدروس المتعلمة ويجب تطبيقها من قبل جميع الحكومات وأصحاب الشأن. ويمكن استخدام الميثاق العالمي للأمم المتحدة والذي يضم عشرات الآلاف من الشركات الخاصة حول العالم، كأداة منهجية لوضع وتطوير مدونة الممارسات المناسبة والطوعية لإدارة المياه.

الابتكار المالي للتعاون في المجال المائي

يجب تطوير آليات التمويل المُستدام لتعزيز المياه كأداة للسلم لترسيخ التعاون المائي العابر للحدود، وهي من أهم أولويات العصر. تُمَوَّل البنية التحتية المائية العابرة للحدود، مثل السدود ونظم الري، من مستثمرين من القطاعين العام والخاص، وبدعم من مؤسسات مالية مثل برنامج المياه الدولية (IW) التابع لمرفق البيئة العالمي (GEF)، وآليات التمويل المناخي الأخرى والمانحين ضمن العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف. يجب استخدام التمويل التقليدي المتوفر لتعزيز مشاريع التعاون المائي العابر للحدود بفعالية.

تُعدّ المحفزات الإضافية ضرورية وقد تتضمن: التمويل التفضيلي والتمويل بشروط ميسرة لمشاريع التعاون المائي العابر للحدود وذلك في مجال المصادر المائية والبنى التحتية ذات الأحجام الضخمة. قد تضم المحفزات دعم الفوائد وتمويل التكاليف التحضيرية والتأمينات وتوفير المنح المكافئة. يوصي الفريق بإنشاء صندوق التمويل الأزرق لمثل هذه الأهداف. نؤمن بأهمية خلق المساحة الآمنة، ونعني بذلك فرص التشاور والتفاوض المُسبق وغير ذلك من النشاطات أثناء أولى مراحل تطوير المشاريع. قد يساعد هذا أصحاب الشأن في مواجهة مشاكل التنفيذ الرئيسية وتجهيز المشاريع استباقياً وزيادة الثقة بين جميع أصحاب الشأن فيساعد إلى حد كبير في عملية صنع القرار المالي.

السعي نحو الكفاءة : آليات جديدة للدبلوماسية المائية

تعمل مؤسسات دولية مختلفة على قضايا المياه، تتراوح بين مؤسسات بحثية وإدارات المعرفة ومؤسسات الأحواض النهرية أو نظم إدارة المياه العابرة للحدود من جهة ومنظمات إقليمية وعدد من هيئات الأمم المتحدة المختلفة، من جهة أخرى. تقوم جميع هذه المؤسسات بأعمال هامة بدون أدنى شك وتساهم في التعاون المائي العابر للحدود، لكن الأمر بحاجة إلى إطار مؤسسي يربط بين جميع الأطراف الأساسية بحيث يكون داعم ومُكمل للأطر والمبادرات والخبرات القائمة؛ فهناك حاجة لاستخدام المياه كوسيلة للتعاون والسلام. نحن لا نحتاج إلى مؤسسة إضافية، بل آلية جديدة تعزز قدرتنا على العمل الجماعي.

يقترح الفريق مساعدة المرصد العالمي للمياه والسلام (GOWP) للحكومات في استخدام المياه كأداة للتعاون وتجنب التوترات والنزاعات وبناء السلام. سيعمل المرصد العالمي للمياه والسلام (GOWP) عن كثب مع المنظمات القائمة على المستويات الإقليمية والعالمية المتخصصة في مجال التعاون المائي وتسخير إمكانيات استخدام المياه في بناء السلام. تركز الآلية الجديدة على الدبلوماسية المائية القائمة خارج الإدارات المشتركة وتساهم في النشاطات الاستشارية الضرورية لخلق مساحات آمنة لتمويل مشاريع التعاون المائي العابر للحدود.

المياه أصول السلام : الاستنتاجات والتوصيات

يتألف تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام من سبعة فصول تغطي أهم المجالات الرئيسية لتحليلاتنا. ينتهي كل فصل بمجموعة من التوصيات الخاصة فيها مُجمل الإجراءات المطلوبة. ويُقدم الفريق استنتاجات عامة ويلخص توصياته في الفصل الأخير مما يعطي القارئ نظرة شمولية للنشاطات المقترحة. كما يأمل الفريق استفادة صانعي القرار من استنتاجاته وتوصياته لتطوير رؤية مُتسقة لجميع النشاطات المستقبلية الضرورية وبناء السياسات العملية.

للحصول على التقرير الكامل الرجاء زيارة الرابط:

https://www.genevawaterhub.org/resource/matter-survival

صورة الغلاف: © Ernesto Benavides (Conga mine assembly, El Perol, Cajamarca, Peru)

تم إطلاق تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ في جنيف من قِبل ١٥ دولة راعية وهي: كمبوديا، كولومبيا، كوستاريكا، إستونيا، فرنسا، غانا، هنغاريا، الأردن، كازاخستان، المغرب، سلطنة عُمان، السنغال، سلوفينيا، إسبانيا وسويسرا. وقد رشحت كل من هذه البلدان عضو في الفريق بصفته الشخصية. تلقى الفريق دعم جنيفا واتر هَب كسكرتاريا الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام.

يتضمن تقرير الفريق "مسألة بقاء" تحليلاً وتوصيات اعتمدها الفريق بعد سنتين من العمل لدرء النزاعات المتعلقة بالمياه وتشجيع استخدام المياه كأداة للسلام. يطمح الفريق التصدي لتحديات المياه بطريقة متكاملة وشاملة، وعلى مستويات متعددة، سواء كان ذلك بتشجيع ممارسات أو مؤسسات جديدة أو دبلوماسية المياه أو تعزيز القانون الدولي، ضمن إجراءات أخرى. تحتوي هذه النبذة على ملخص توصيات الفريق.

جنيفا واتر هَب
سكرتاريا الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام